الخليج الإنجليزية كرمت طلابها المتفوقين

6

رفض إسقاطها السبيعي والدلال والجلال وهايف وعسكر..ووافق الفضل والشطي

«التشريعية البرلمانية» ترفض بالأغلبية إسقاط عضوية النائبين الحربش والطبطبائي

جانب من اجتماع اللجنة

السبيعي يصرح للصحافيين

الدلال خلال تصريحه تصوير – محمد صابر

ربيع سكر

رفضت اللجنة التشريعية البرلمانية أمس اسقاط عضوية النائبين وليد الطبطبائي وجمعان الحربش ووافقت على تجنيس أبناء الكويتيات من غير كويتيين واحالته إلى اللجنة المختصة لجنة الداخلية والدفاع.

وقال رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي إن اللجنة أمس بنصاب كامل وكان هناك بند اسقاط عضوية النائبين الطبطبائي والحربش والذي صدر بحقهما حكم التمييز ، وكانت الآراء باتجاهين الابقاء على عضوية النائبين ورأي المجلس أن حق التصويت على العضوية استنادا على المادة 16 ويرى المجلس الابقاء على عضوية النائبين وفق رأي الاغلبية.

وأضاف السبيعي وترى الأقلية في اللجنة أن التشريعية لا تملك احقية التصويت على عضوية النائبين مستندين الى اراء المستشارين واعتبروا التصويت تعد على الدستور واللجنة ليس لها حق التصويت واقترحوا أن تقدم اللجنة رأيين دون تصويت الامة ان يقفوا وقفة رجل واحد لعدم اسقاط عضويتهما خصوصاً ان النائبين خرجا من رحم الأمة ومن أصوات ناخبيهم فيجب ان نحافظ عليهما.

وكان التصويت رفض خمسة نواب اسقاط العضوية وهم بالإضافة إلى محمد هايف ومحمد الدلال وعسكر العنزي وطلال الجلال وأيد اسقاط العضوية أحمد الفضل وخالد الشطي وتم التصويت على التقريرين كل على حده مؤكدا أن التقرير سيكون جاهزا في جلسة الافتتاح.

وأكد السبيعي أن اللجنة وافقت على اقتراح تجنيس ابناء الكويتيات بناء على اقتراح مقدم من النائبين عدنان عبدالصمد والدكتور خليل عبدالله على أن يكون والد الأم يتمتع بالجنسية وفق المادة الأولى لافتا إلى أن الاقتراح أحيل إلى اللجنة المختصة لجنة الداخلية والدفاع وبذلك تكون التشريعية انجزت جميع أعمالها في هذا الدور.

وقال عضو اللجنة التشريعية النائب عسكر العنزي : صوتنا في اللجنة برفض اسقاط عضوية النائبين جمعان الحربش ووليد الطبطبائي وعلى اعضاء مجلس الامة ان يقفوا وقفة رجل واحد لعدم اسقاط عضويتهما خصوصاً ان النائبين خرجا من رحم الأمة ومن أصوات ناخبيهم فيجب ان نحافظ عليهما.

بدوره قال عضو اللجنة التشريعية النائب محمد الدلال : لا حاجة للذهاب للمحكمة الدستورية للفصل في عضوية الحربش والطبطبائي. . فالمجلس صاحب الكلمة الفصل طبقا للمادة 16 من اللائحة الداخلية

وتابع الدلال: المادتان 82 و117 من الدستور والمادة الثانية من قانون الانتخابات والمادة 16 من اللائحة هي مرجعنا في مسألة التصويت على عدم إسقاط العضوية.

ومن جانبه قال عضو اللجنة النائب خالد الشطي : مخالفة للدستور عدم اسقاط عضوية الطبطبائي والحربش ، وتابع الشطي : الحكومة اول من يتراجع عن المسائل المهمة في تعزيز مقومات الدولة

واضاف الشطي : الحكومة هي من اوعز لنواب برفض اسقاط عضوية جمعان الحربش ووليد الطبطبائي وللاسف تبدلت المواقف 180 درجة بين التصويت على عضوية نائب في مجلس سابق والتصويت اليوم على عضوية نائبين

وقال الشطي : للاسف يتم اخضاع الاحكام القضائية للاهواء السياسية والحكومة تواطأت مع من سعى الى مس القضاء.

و عن اتهام نائب لمن يصوت على اسقاط عضوية الحربش والطبطبائي بالساقط ، قال الشطي: ان لم تستحي فافعل ما تشاء.

بدوره قال عضو اللجنة النائب احمد الفضل : مهازل وعدم توقير للدستور حدث داخل اللجنة التشريعية من نواب بعضهم محامون بعد ان داسوا في بطن الدستور.

وتابع الفضل : توصية المكتب الفني للتشريعية كانت ان عضوية الحربش والطبطبائي ساقطة بصدور الحكم

واضاف الفضل : نعلن خلو مسؤوليتنا مما حصل في التشريعية ليس دور النائب الوقوف ضد حكم قضائي حتى لو كان المعني اخوه ، وتابع الفضل : جريمة بل مجزرة للمادة 50 من الدستور حصلت في اللجنة التشريعية ونواب ناقضوا اقوالهم وتغولوا على صلاحيات سلطات اخرى.

وزاد الفضل: أسعى قدر الإمكان الى تقديم طلب لإحالة الموضوع الى المحكمة الدستورية وقد لا يستجاب لنا لان القرار بيد المجلس اولا واخيرا

واضاف الفضل: ستكون مآلات الامور سيئة لأبعد الحدود اذا تأكدنا من وجود صفقة حكومية نيابية بشأن عدم اسقاط عضوية الحربش والطبطبائي

وتابع الفضل: ستكون هناك مقاطعة مع الحكومة اذا صوتت بالموافقة على الإبقاء على عضوية الحربش والطبطبائي.

اللجنة أوصت بإقرار كادر مالي للعاملين

«الصحية البرلمانية» ترفض دمج «إعادة الهيكلة» مع «القوى العاملة»

جانب من اجتماع اللجنة الصحية

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية في اجتماع عقد امس موضوع دمج ونقل اختصاصات جهاز برنامج إعادة الهيكلة مع الهيئة العامة للقوى العاملة، وذلك بناء على تكليف المجلس.

وقال رئيس اللجنة النائب د. حمود الخضير في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن اللجنة انتهت بغالبية أعضائها إلى عدم تأييد الدمج بين الجهازين وذلك لحماية حقوق العامل الكويتي في القطاع الخاص. وبين أن اللجنة بإجماع أعضائها أكدت مطالبتها بضرورة إقرار كادر مالي للعاملين في هيئة القوى العاملة أسوة بنظرائهم في برنامج إعادة الهيكلة، وتقديرا لجهودهم الوطنية الضخمة.

12 نائبا اجتمعوا أمس مطالبين بحلحلة ملفي «عضوية النواب» و«دخول المجلس»

البابطين : نبادل سمو الأمير الحرص الكامل على مصلحة البلد في ظل التطورات الإقليمية

ربيع سكر

اجتمع أمس 12 نائب بمكتب النائب عبد الوهاب البابطين وناقشوا الملفات الساخنة التي تشغل الساحة السياسية وعلى رأسها العفو عن محكومي" دخول المجلس " ومصير عضوية النائبين جمعان الحربش ووليد الطبطبائي .

ومن النواب الذين حضروا الاجتماع : عادل الدمخي و عبد الوهاب البابطين وخالد العتيبي وعبدالله فهاد وثامر السويط وماجد المطيري وعبد الكريم الكندري واسامة الشاهين وعمر الطبطبائي.

وقال البابطين : إن 12 نائبا حضروا اجتماعا في مكتبه أمس واتفقوا على التنسيق مع اللجنة الشعبية للتضامن مع محكومي قضية دخول المجلس

واضاف البابطين في تصريحات للصحافيين: نبادل سمو الامير الحرص الكامل على مصلحة البلد في ظل التطورات الاقليمية المقلقة ما يتطلب توحيد الصف والتعاون لحلحلة الملفات المختلفة ومنها التصويت على العضوية وقضية دخول المجلس

وتابع البابطين : نعلن بعد الاجتماع اننا نستشعر المسؤولية في التعامل مع الوضع العام وسيكون الطريق مفروشا بالتفاؤل ونامل تجاوز كل العقبات.

جانب من اجتماع النواب بمكتب البابطين تصوير – محمد صابر

لتجنب ما حدث في نفق المنقف

الحويلة يطالب الجهات المعنية بالجهوزية الكاملة لمواجهة موسم الأمطار

طالب النائب د. محمد الحويلة الجهات المعنية في البلاد العمل على تفادي ما حدث منذ أيام في غرق الشوارع وانسداد مجارير الصرف الصحي وخاصة في مناطق محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير خلال الامطار الكثيفة التي شهدتها وتفادي ما حدث العام الماضي في نفق المنقف.

ودعا الحويلة في تصريح صحافي تلك الجهات إلى النظر للدول التي تعرضت للسيول مثل الاردن والسعودية وأن نأخذ الحيطة والحذر حفاظًا على أرواح وممتلكات المواطنين.

وطالب وزير الاشغال العامة، وزير البلدية حسام الرومي إلى انتشار فرق عمل (الأشغال) في أوقات هطول الامطار وخاصة في المناطق التي تضررت من موجة الأمطار الأخيرة وعمل صيانة دورية لشبكة الأمطار لتجنب طفح مياه الأمطار في الطرق الرئيسة.

وطالب أيضاً بتوفير كافة المعدات والأفراد لحل المشاكل الطارئة، وتكليف فرق مقاولي عقود صيانة شبكة صرف مياه الأمطار في مختلف المحافظات لمواجهة أي أعمال طارئة خلال تلك الفترة.

وأكد ضرورة التنسيق الدائم مع ادارة الأرصاد الجوية لمعرفة حالة الجو وكمية الأمطار المتوقعة كنوع من الاجراءات الاحترازية، وكذلك تزويد الأنفاق في البلاد بأجهزة إنذار مبكر ببلوغ المياه منسوبا معينا، لتلافي وقوع حوادث كالتي وقعت بنفق المنقف.

ودعا الحويلة وزارات الداخلية والصحة والكهرباء والماء وأيضاً الدفاع المدني وضع خطة مشتركة ومركز عمليات موحد خلال موسم الأمطار لمواجه أي حوادث أو فيضانات أو اختناقات مرورية ومشاكل في البنية التحتية.

وأكد أن ما حدث خلال الأمطار الأخيرة التي شهدتها المناطق الجنوبية في البلاد بتاريخ 22 أكتوبر 2018م يعد إنذارا مبكرا يجب ان يتم الإعداد له.

وشدد على ضرورة قيام وزارة الداخلية بوضع الخطط اللازمة لرفع كفاءة ومستوى الخدمة على الطرق الرئيسة اثناء الأمطار وزيادة معدل الأمان والسلامة لمستخدميها بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية

واختتم الحويلة تصريحه قائلًا يجب ألا ننتظر فصل الشتاء للتحرك في الصيانة وكذلك لوضع حل وقتي للمشاكل، فالمشكلة تتكرر كل عام، سائلاً الله تعالى أن يحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه وأن تنعم بالأمن والأمان والاستقرار

من العيب أن يوجد 14 ألف كويتي لا يعملون في بلد يملك كل هذه المقومات

الهاشم : لا نحتاج إلى سباك وافد فلدينا كويتيون يمكن أن نؤهلهم لهذه المهنة

جانب من اجتماع لجنة الاحلال تصوير – محمد صابر

أكدت مقررة لجنة الاحلال وأزمة التوظيف البرلمانية النائب صفاء الهاشم : أن الحكومة تتهرب من الرد على استفسارات لجنة الاحلال ، وقال الهاشم من مؤتمرها امس : من المعيب أن يكون عندنا 14 ألف عاطل عن العمل في بلد يملك كل هذه المقومات

وتابعت الهاشم : ليست وظيفتي كنائب ان اقترح الحلول للحكومة للمشاكل كالبطالة وغيرها بل دوري أن اقدم التشريع ، وقالت الهاشم : وافدون فوق سن 65 ما زالت الدولة تتعاقد معهم فما الذي يمكن ان يقدمه في هذا السن؟

وتابعت الهاشم : لدينا احصائية تقول ان 110 آلاف وافد لا يقرأ ولا يكتب موجودون في الكويت فلماذا يبقون عندنا؟ وقالت الهاشم : لا احتاج السباك من الوافدين فلدينا كويتيون يمكن ان نؤهلهم لهذه المهنة وزادت الهاشم : لدينا اكثر من الف كويتي يحملون شهادة الجامعي وأعلى بلا عمل ، .

وقالت الهاشم : لن نقبل الضرائب على المواطنين ، والوزيرة الصبيح أضافت بند الضرائب والقيمة المضافة الى خطة الاستدامة..علما ان وزارة المالية غير مستعدة لتطبيق نظام الضريبة...على جثتي ستمر هذه الضريبة قبل تعديل التركيبة السكانية.